

ملخصات البحوث الإنجليزية  
مضامين العلاقة الاقتصادية في الاسلام  
بين ملكية الأرض واستزراعها  
د . حسين ج العسكرى

تتميز نظرية حقوق الملكية في الاسلام بغناها واتساعها في معالجتها لموضوع الموارد الطبيعية بما في ذلك الارض . وينفرد المنحى الاسلامى - الذى يتفق عليه معظم العلماء كما يبدو - في أن الاسلام يقدم نظاما تعدديا للملكية وذلك من طريقين: تعدد رأسى ، وتعدد أفقى

وقد تجسد الجانب الرأسى في كون هذه الملكية منحة الله وعطاءه لجماعة المؤمنين ومن ثم لاعضاء هذه الجماعة . اما الجانب الافقى فانه يرجع الى أن النظام الاسلامى ليس نظام ملكية خاصة ولا نظام ملكية عامة بالصورة التى يهيمن بها واحد من هذين الشكلين على الآخر.

ومن القضايا الاساسية التى عولجت في هذا البحث من الذى يملك الأرض البور والتى هى من مكونات الأرض المنزرعة؟ وكذلك من الذى يملك مكونات الموارد الطبيعية ككل؟ وقد استخلصت الاجابة على هذه المسألة المتشعبة بمناقشة الموارد الطبيعية وانتاجيتها بنفس المآخذ الذى تؤخذ به غنائم الحرب (الفىء) في أن كليهما منحة خالصة من الله . . ومن حيث المبدأ تكون النتيجة وجوب اشتراك كل المسلمين على السواء في ملكية جميع المكونات (المحتويات) الطبيعية للموارد الطبيعية .

وعلى كل فان الملكية تستمد اهميتها من كونها تولد دخلا وتدر عائدا للمالك ، ومن ثم يمكن تحقيق السوية في التشارك بالاشتراك في الربيع الاقتصادى الصافى . لأن اسهام الموارد الطبيعية في الانتاج وفي الربيع الاقتصادى ليس معزوا الى الجهد الإنسانى وانما هو عائد على عطية الله ومنيحته .

ويستطيع اى مسلم أن يمتلك أو تكون له اولوية استخدام اى مورد طبيعى وتطلق يده فى الاحتفاظ به طالما كان مؤديا لالتزاماته نحو المجتمع باعتباره المالك الاصلى لهذه الموارد. وتشمل تلك الالتزامات - دون أن تقتصر عليها - دفع الربيع الاقتصادى وعدم ترك المصدر عاطلا عن الاستثمار الى مالا نهاية. ولكل مسلم حق فى ثمره جهده بما فى ذلك عمله وانشاؤه للمشروعات وتأسيس الاعمال وكذلك تقديم رأس المال كل ذلك بشرط أن يمثل ذلك اضافة أو تحسينا على المورد الطبيعى وأن يكون المجتمع قد عوض أو تقاضى العوض عن استخدام هذا المورد.

ولعل من أهم النتائج التى خلص اليها البحث أن المجتمع هو المالك الحقيقى لما تسهم به الموارد الطبيعية فى الانتاج. ولما كان الربيع الاقتصادى هو مقياس هذا الاسهام فإنه يلزم أن يشترك فيه بالتساوى بصورة أو بأخرى كل اعضاء جماعة المؤمنين وتطبيقا لهذا الافتراض فقد تم اقتراح طريقة عملية لفصل الربيع الاقتصادى الصافى عن غيره من العائدات على العوامل بما فى ذلك العمل (الجهد الانسانى) هذا بالاضافة الى كيفية استخلاصه وتوزيعه. وقد أوضحت فى البحث ان الكفاءة فى مجال نظام السوق لاتتأثر بصورة معاكسة بهذا الافتراض وأن النتائج انما هى نتائج توزيعية فحسب فى طبيعتها.

ولعل المبادئ الاسلامية فى جوهرها تمثل حلا مائلا لحالة المنافسة الكاملة بما لها من كفاءة. وعلى كل فان الاسلام يرمى الى أبعد من مجرد هذا الحل المتعلق بالسوق. ويتجاوزها الى تحريم تعطيل (اكتناز) الارض والمضاربة فيها وأهم من ذلك نجد الاسلام يتناول قضية التوزيع وملكية الموارد الطبيعية وهى مسألة لا تمس فى ظل المنافسة الكاملة. وتبين المبادئ الاسلامية فى ملكية الارض ان الربيع الاقتصادى ملك للمجتمع المسلم ككل - وهذا يتم القضاء على أحد أسباب تركيز الثروة - الا وهى الموارد الطبيعية بما فيها الأرض. وبدلا من ذلك يستخدم الربيع الاقتصادى للمصلحة العامة للمجتمع ككل ويعتمد التحسن الكبير فى توزيع الدخل على مدى تطبيق المجتمع لهذا المبدأ. وتتجلى هذه المجموعة من النتائج بصفة أساسية فى حالة الأرض المنزرعة.

أما عن المبادئ التي تقبل التطبيق بالنسبة لكل الموارد الطبيعية فهي في الواقع أكثر أهمية بالنسبة لحسن إدارة المجتمع الإسلامي وتيسير أموره في حالة الموارد القابلة للنفاز . . ومع ذلك فان الموارد القابلة للنفاز - شأنها شأن الأرض - ملك لاجيال المسلمين الحاضرة واللاحقة الا أنها تختلف عن الأرض في أنها إذا نضبت مع الايام لا تتوفر للأجيال القادمة من المسلمين . . . وعليه فان معدل نضوب هذه الموارد وتناقصها وكيفية التصرف في عائداتها تصبح قضية حاكمة (حرجة) في المجتمع المسلم .

وفي هذا البحث تم استكشاف هذه القضايا وآثارها وما يترتب عليها . ولعل اهم اسهامات هذا البحث تكمن فيما يلي :

- ١ - تحويل المبادئ الإسلامية بخصوص الملكية الخاصة للأرض (الموارد الطبيعية) الى مبادئ اقتصادية مبسطة وواضحة .
- ٢ - إظهار أن المبادئ الإسلامية بخصوص العائدات على عوامل الانتاج ملائمة للنظرية الاقتصادية .
- ٣ - استخدام هذه المبادئ الاقتصادية ووضعها في صورة قابلة للاستخدام .
- ٤ - تحليل الآثار الاقتصادية لهذه المبادئ .



## مفهوم التنمية الاقتصادية في الاسلام

بقلم الاستاذ/ ریحان شریف

### ملخص :

يرمى هذا البحث الى تبيان كيفية تحسين أسس تفهم التنمية الاقتصادية باتباع الأبعاد والاسس المنطقية للاطار الاجتماعى والاقتصادى الاسلامى . ولم يعد خافيا أن ماتعانيه النظرية الاقتصادية الحديثة من ضيق الأسس الواقعية وضحالتها أفقدها الصلة الوثيقة بحقائق الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية الحالية فى العالم المتقدم وفى دول العالم الثالث النامية على حد سواء . وفى هذا العدد يتصدى الاقتصاديون المهتمون بالتنمية لمشكلة التعديل والابتداع فى وضع المفاهيم دعما للاهتمام السائد بالتنمية الاقتصادية، وحتى فى هذه الناحية فان سجل الانجازات لايزال ضئيلا، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى اعتماد الدول حديثة الاستقلال على مستعمرها القدامى فيما يتعلق بمفهوم التنمية وتصوراتها . ومن هذا المنطلق يوجد تحليل «لأسس التى يقوم عليها التصور الاسلامى» يشير إلى الصلة ذات المغزى بالنسبة لمشاكل النمو الاقتصادى - الاجتماعى والتى تتطلب الحل عن طريق مدخل متعدد الأبعاد، بالاعتماد أساساً على الانسان بصفته المحرك الذى يقف وراء الادوات والمؤسسات . ان المفهوم الاسلامى يستند الى أوضاع اداء النظام الاجتماعى الاسلامى الذى مر فى ظل ذلك بفترات طويلة متعاقبة من التأسيس والاستقرار، فالتوسع والنضج ثم الانحطاط وأخيرا الاستسلام للاستعمار.

فمن ناحية نرى ان التأكيد الشامل الذى يقف عند حدود العلم والتكنولوجيا دون أن يصاحب ذلك أبعاد أخرى مثل التطور الأخلاقى لشخصية الانسان، ونقص التركيز على العلم والتكنولوجيا جنباً الى جنب مع التركيب الاجتماعى من ناحية أخرى، قد أحدثا خللا فى التوازن بين الدول الغربية المتقدمة (الرأسمالية

منها وغير الرأسالية) وبين الدول الاسلامية . ونتيجة لذلك أصبح مفهوم التنمية الاقتصادية نفسه يفتقر بذاته الى الدقة . ولكن المفهوم الاسلامى - فى الواقع - يمكن أن يكون ملائما بشكل دقيق على المستوى الدولى . وهذا يبرز من خلال النموذج الاسلامى للنظام الاجتماعى ، وتميزه الافتراضات البدئية بأن الله هو الذى سخر الأرض للناس ، وهو الذى وضع الميزان ، وكل شىء عنده بمقدار وخلق جميع الموارد الطبيعية وفقا لذلك ، وتتضح المهمة الاساسية من الآية القرآنية : (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا) ومن هذا النموذج نتبين مفهوما متسقا لتنمية اقتصادية متوازنة يمكن ان يتبعها الاقتصاد العالمى . وبعد أن مر المحدثون من محلى قضايا التنمية الاقتصادية بفترات طويلة من التجربة والخطا ، فأنهم يفكرون مليا فى اعادة تعريف كلمة «التنمية» بسبب اساءة استعمالها فى السابق . وتظهر الحاجة الملحة الى ذلك بصورة أساسية فى ضوء الحاجة الى مواجهة القضايا الجديدة ذات الأولوية مثل توزيع الدخل ، والحد من البطالة والفقير . والاعتماد على النفس فى البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

ونظرا لأن المفهوم الاسلامى كان معطاء على مر العصور بسبب اصلته الحقيقية وصلاحيته لكل العصور ، فيمكن استخدامه بصورة جيدة فى استنباط النموذج الجديد اللازم للوفاء بهذه المتطلبات على الرغم من أن غايات الاقتصاد العالمى لاتكاد تؤثر بقوة وفعالية فى الحياة الاقتصادية الاجتماعية . وعلى الرغم من الواقع الأليم الذى يصاحب التخطيط القومى فى البلاد الاسلامية ، الا أنه يوجد اطار اسلامى يستند اليه .

وفى هذا الاطار يتم نوع من انضباط السلوك وترشيده داخل النفس البشرية على مستوى الفرد والمؤسسات بما يتطلبه المفهوم الشامل للعدل والاحسان .

وهذا المفهوم - بوصفه قانونا اساسيا لكافة البشر - يوفر الهداية والترشيد لتحقيق العدل بين بنى الانسان فى اطار العدالة الانسانية ، العدالة الاجتماعية ، والعدالة الاقتصادية العدالة الذاتية (النصفه من النفس) . وفى واقع الأمر فان العمل بمقتضى هذا المبدأ للعدالة بأبعادها الأربعة يمكن أن يمنع نشوء المشاكل الضارة بالمجتمع مثل تفاقم الزيادة فى فوارق الدخل ، تزايد البطالة والفقير ، والاعتماد

المفرد على البضائع والأسلحة والمعارف والثقافة الأجنبية . وفي الوقت الذي تحاول فيه القوى الداخلية للتوازن الاجتماعي بناء الأسس الثابتة للتوازن فان الشريعة الاسلامية - بشمولها - قادرة على التعامل بصورة مناسبة مع من ينتهك معايير السلوك العادل حتى في الأمور الاقتصادية .

والمطلوب من المسلمين أن يعملوا بوضوح وفقا للمعايير الاقتصادية من خلال التزامات محددة مثل :

- أ - الالتزام بالعمل المطلوب القيام به والمنوط بكل فرد .
- ب - الالتزام بتنظيم النشاط الاقتصادي .
- ج - الالتزام بالتوزيع العادل بعد تنظيم النشاطات الاقتصادية بالمودة وحسن النية المتبادل .
- د - الالتزام بمعالجة الفقر والمشاكل الاجتماعية الأخرى .

ومن ناحية أخرى فان النظام الإقتصادي والإجتماعي الاسلامي يتضمن بصورة كاملة مفهوم الاعتماد على النفس في التنمية . وعلى الدول الاسلامية الحالية أن تعمل على تقوية مقومات العمل بالالتزام بالسلوك القويم ودعمها وتحسين الاطار التنظيمي لهذا العمل على المستويين القومي والدولي ، ومن ذلك حل الخلافات والمشاحنات بين الدول عن طريق التنسيق في التخطيط (وغالبا ما تكون تلك النزاعات مسلحة) .

وبالإضافة الى ذلك يجب ان يتم - بحزم وبصيرة - حل قضية الاعتماد على دول أخرى من أجل التكنولوجيا وقضية الاختلاط الثقافي (الذي يحدث من خلال استيراد وتصدير العمالة) وهذه المرحلة التي نعيشها حاليا هي مرحلة انتقالية حرجية يجب ان يتم فيها بلورة مفهوم التنمية الاقتصادية للشخصية الاسلامية ، جنبا الى جنب مع حل مشاكل عملية التنمية ذاتها بما فيها حل النزاعات التي تؤثر على أغراض التنمية .

## استئصال الربا وآثار ذلك على توزيع الدخل

د . علي أحمد رشدي

في بداية هذا البحث تم تصوير التناقض الشديد بين وجهتي النظر الاسلامية والرأسمالية حول دور سعر الفائدة وفعاليتها في العمل على رخاء البشرية . وقد تبين أنه يمكن تحقيق أمثل حشد للموارد وتخصيصها عن طريق استئصال الربا من المجتمع .

وقد تمت مناقشة قضية عرض النقود والاعتمادات في مجتمع لا يتبع نظام الفوائد كما تم التوصل الى أن النظام الحالي لعرض النقود الذي تحتوى على الاموال الاساسية والاموال الائتمانية يمكن أن يستمر في اقتصاد لا يتبع نظام الفائدة ولكن الارباح العائدة للبنوك التجارية نظير ايجاد هذه الائتمانات يجب ان تخصص لتعزيز الرفاهية الاجتماعية . وفي النظام المقترح سيكون لدى الهيئة الاسلامية المسؤولة عن النقد الفرصة لتحديد حجم المضاعف النقدي عن طريق تغيير المعايير الماليه والنقدية . وقد تم تصوير الخطوط الرئيسية للقيم الاسلامية في مجالات الادخار والاستثمار والتوظيف والصفقات التجارية في أسواق الاموال والسلع ودمجها مع التحليل التقليدي المعدل والكينزي المعدل للتوازن العام . كما أوضح البحث أن استئصال الربا سيكون ذا أثر فعال في الزيادة السريعة في مجالات التوظيف وإزالة الآثار السيئة للأسعار والأجور والمضاربات على معدل الاستثمار .

وتمت مناقشة قضية تكوين رأس المال في غياب سعر ايجابي للفائدة وغياب الأرباح الاحتكارية وأوضح البحث أنه يمكن تحقيق تكوين رأس المال الدائر بزيادة السكان والتحسينات في التكنولوجيا حتى بدون وجود أى حافز على هيئة فائدة أو ربح غير عادى . وبالطبع سيكون الحافز الصحيح في مجتمع اسلامى هونيل رضى الله تعالى بالعمل على تقديم ما ينفع المجتمع .

وأخيرا تمت مناقشة قضية حصة عامل من عوامل الانتاج في السلع المنتجة وكانت النتيجة التي تم التوصل اليها أن التشوه في السوق الاقصادى الاسلامى سيكون ضئيلا وفي التحليل النهائى تحصل (العوامل) على أجورها حسب انتاجيتها الحدية .

وفي مثل هذه الحالات بالطبع سيكون لدى الشركات اما فائض أو عجز أو ان تخرج مستوفية تكاليفها حسب كونها شركات ذات عائد منخفض او عائد مرتفع أو ذات عائد ثابت على الأصل . وقد يلزم على الهيئة الاسلامية المعنية بالتخطيط أن تتدخل من أجل فرض توازن عادل بين مثل هذه الشركات في المجتمع .

د . على أحمد رشدى

٦ يوليو سنة ١٩٨٢





## نظرية شاملة للتوزيع في الاقتصاد الاسلامى

د. أوصاف أحمد

معيد في قسم الاقتصاد بالجامعة المالية الاسلامية

بنودهى - الهند

يتتهج البحث أسلوبا نظريا في دراسة قضية توزيع الدخل في الاقتصاد الاسلامى وقد قسم البحث الى أربعة أجزاء:

الاول: يتحدث عن الملامح المميزة للاقتصاد الاسلامى باختصار.  
والثانى: يبحث الاثر الموضوعى للحد من عدم المساواة الاقتصادية على ضوء ما ورد في القرآن والسنة من دلائل. وقد ناقشت في هذا الجزء كون الهدف المرغوب للاقتصاد الاسلامى غير متمثل في المساواة الكاملة وانما في الحد من درجة عدم المساواة.

والجزء الثالث: وهو لب البحث وفيه تم تقديم نموذج نظرى لتوزيع الدخل على طريقة كالدور - باسينتى، كذلك فان البحث يطور ويستخدم نظام ادخار من نوع كامبريدج.

والجزء الاخير: وفيه نجد الاستنتاجات (التوصيات) أهمها فيما يلى:

أ - عمم البحث نموذج كالدور باسينتى بحيث يضع تحليل الاجور فضلا عن الارباح في تصنيفين متميزين. ونكون بذلك قد تعاملنا مع أربعة عناصر للدخل الكلى (اجمالى الدخل) بينما تعامل كالدور مع اثنين وباسينتى مع ثلاثة عناصر مكونه للدخل الكلى.

ب - عومل مبدأ الزكاة على اساس نظام كالدور باسينتى وأوضحت ان نظام الزكاة يعيد توزيع الدخل من أجل الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل.

ج - تبين ان نزوع المجموعات المختلفة من الناس الى الادخار ليس هو وحده

الذى يتحكم فى توزيع الدخل فى الاقتصاد الاسلامى وانما يتدخل ايضا معدل الزكاة (النسبة المقتطعة) وكذلك معدل العائد على الاصول التى يملكها اصحاب رأس المال والعمال من غير مستحقى الزكاة .

د - يبين النموذج ان هناك كثيرا من الترابط فى الاقتصاد الاسلامى . ويعتمد معدل الربح والحصص فى اجمالى الارباح بصورة كبيرة على الحصة المحصلة من الاجور والتى يناها مستحقوا الزكاة من العمال .  
والجديد فى هذا البحث هو تحليل الدخل الى أربعة أقسام :

١ - الربح الذى يحققه اصحاب رأس المال .

٢ - الربح الذى يحققه العمال غير مستحقى الزكاة .

٣ - الاجور التى يأخذها العمال غير مستحقى الزكاة .

٤ - الاجور التى يتقاضاها مستحقوا الزكاة .

وقد تم افتراض ان محققى الربح ومتقاضى الاجور يدفعون الزكاة لمستحفيها .  
وافترضنا أيضا ان آخذ الزكاة لا يدخرون ولا يستثمرون بينما تقوم المجموعات الاخرى بالادخار . وهكذا، وبينما كان للبحث اسلوب مألوف فى التحليل فان الافتراضات كانت واقعية تماما وعلى صلة وثيقة بدراسة الاقتصاد الاسلامى .  
ونأمل ان يكون البحث - بوصفه جهدا متواضعا - قد حقق شيئا من أغراضه .

## عدالة التوزيع في الاسلام

د. زبير حسن

يحاول هذا البحث ان يقوم بدراسة شاملة للمدخل الاسلامى لمشكلة التوزيع . وهو يلقى الضوء على الضوابط الموجودة داخل النظام والتي تمنع حدوث اى اختلال بالعدل فى التوزيع الا نادرا ، ويبين أنه فى حالة ظهور أى بوادر لاختلال العدالة فان الدولة لديها الصلاحيات الكافية لاتخاذ الاجراءات اللازمة لعلاج الموقف . وينقسم موضوع البحث الى أربعة أجزاء :

الجزء الاول : يوضح باختصار أن الدخل النقدى افضل لمصلحة الفرد التى من أجلها يتم التوزيع . ولا يتصور أن تكون المساواة الكاملة فى الدخل هدفا لسياسة معقولة وانما ينبغى ان يتم توزيع الدخل على أسس عادلة . ويتخذ الاسلام نفس الموقف فهو يؤكد اهمية وجود حد أدنى للدخول فى الوقت الذى نراه لايشجع وضع حد أقصى للمكاسب الفردية .

الجزء الثانى : يتوسع قليلا فى توضيح مبدأ الامانة الذى يشمل ويستوعب برنامج العمل فى الاسلام ابتداء بالفرد وانتهاء بالدولة . ويعطينا هذا المبدأ الأساس الذى تقوم عليه وجهة النظر الاسلامية فى قضية توزيع الدخل . فالنتائج التى تترتب على هذا المبدأ تمثل توجيهها جديدا تماما لموقف الفرد من التطلعات المادية . وذلك لأن جوهر الامانة مختلف تماما عن هذا النمط من القيود التى غالبا ما يتم فرضها حتى فى النظام الرأسمالى على استخدام الممتلكات الخاصة بينما نجد أن الشريعة الاسلامية ترتب حقوقا ايجابية للآخرين على ثروة الفرد بصورة قاطعة وتؤكد ضرورة احترام هذه الحقوق . وتتطلب الامانة ايجاد انسجام بين اهتمامات الفرد والمكاسب الاجتماعية . والحق أن مبادئ إعادة التوزيع واجراءات هذه الاعادة تنبع من هذه الفكرة ومن ثم فانها تلتزم بها وتفرضها .

ولكون الفوائد شيئاً مستبعداً من المنظور الاسلامي تماماً فليس لرأس المال سوى الربح . كما أن الربح (الايجار) يجب ان يكون جزءاً من المحصول او من قيمة هذا المحصول . ولا يبدو هناك سبب ما يحول دون تطبيق هذا المنطلق على عائدات العمال . فالاجور المحددة سلفاً في مجال الانتاج الموسع (بالجملة) تؤدي الى الغرر لذلك يجب ان تعتمد هذه الاجور كلية على نتائج العمل بعد ايجاد حد أدنى محدد . وقد تم تقديم نموذج شمولى لتوزيع الدخل وفقاً للشريعة الاسلامية ويتلخص ذلك النموذج في المعادلة الآتية :

$$ص = ح + م + ج + ز$$

حيث ص = القيمة المضافة الى الانتاج ، ح = النسبة من الربح (م) التي تعود على رأس المال ، ج = الاجر في السوق ، ز = الحوافز المعدلة التي تدفع للعمال . وتقلل روح الامانة بدرجة كبيرة من الاغراء بجمع الثروات بطرق ملتوية . وعلى كل حال يظل هناك الكثيرون ممن يجمعون ثروات طائلة حتى بالطرق الشريفة . وهنا يقدم الاسلام مبدأه المعروف (الانفاق) الذي هو أداة لوضع الامانة موضع التنفيذ .

وللانفاق قليل من المتغيرات في الوقت الذي يتسع حاصلة بصورة كبيرة . فهو عملية مساواة حقيقية تنقل التجاوزات في دخول الاغنياء الى الفقراء . هذا الى جانب الدور الذي يدعم به قوانين هذه العملية .

ومحصلة ذلك أن النظام الاسلامي يجب أن يؤمن التوزيع العادل للدخول بشرط ان يسير الافراد على مبادئه بكل دقة وأمانة . ولكن الانسان مجبول على حب المال وربما يؤدي ذلك الى انحرافه عن الطريق القويم . ولذلك يبين الجزء الرابع كيف يخول الاسلام الدولة صلاحية ادخال سلسلة كاملة من الاجراءات التنظيمية بما قد يصل الى حق مصادرة الممتلكات اذا ما اقتضت المصلحة العامة للمجتمع ذلك . وفي هذا الصدد يوصى البحث باقامة صناديق امانة مختلفة المستويات .

وإنى لمقتنع تماماً بأن النظام الاسلامي وحده هو الذي يقدم الحل المناسب والشافي لقضية توزيع الدخل في المجتمعات الحديثة دونما كبت أو اخضاع بالقوة (قهر) .

## الفقر وعدم المساواة ودور التنظيمات الاسلامية

### د . عطاء الحق

يقوم هذا البحث على تطبيقات نظرية أكثر منه على شواهد تجريبية . وذلك أساسا بسبب ضيق الوقت والمصادر التي حددت عمل الكاتب .

وقد بذلت محاولة لابرز القضية المهمة والتي تستحق أن تطرح للمناقشة والقاء الضوء عليها تلك هي قضية الفقر وعدم المساواة في هذا العقد من هذا القرن ، وذلك بغرض إيجاد حل لها في اطار النظم والتدابير الاقتصادية المختلفة التي أوجدتها الشريعة الاسلامية ، وأول مصادرها الرئيسية القرآن والسنة .

وفي ضوء اختلاف المفاهيم فانه قد تم تعريف القضايا مثل الفقر - وعدم المساواة والعدالة الاجتماعية تعريفا دقيقا ، كما تم ربطها بالنصوص المبينة في الكتاب والسنة مالزم الامر ، وكذلك تمت مقارنتها بأسلوب الاقتصاديات غير الاسلامية (اللا دينية العلمانية) في النظر الى هذه القضايا - وبعد ايضاح بعض المفاهيم (الحاكمه) في ضوء القرآن فقط تعمقنا في مناقشة النمو مع إعادة التوزيع وبدون إعادة التوزيع وقد تمت مناقشة هذين الافتراضين البديلين بما لهما من آثار ملازمه في القسم (ج) . وتبين الشواهد والتجارب السابقة على النمو في عديد من البلاد المتباعدة والتي تفصل بينها مسافات شاسعة بما لكل من خصائص واختلافات ومنذ العقد السادس من هذا القرن وعلى وجه العموم ، تبين أن النمو مع إعادة التوزيع هو البديل الوحيد لمواجهة الفقر وعدم المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية في نفس الوقت . اما في القسم (د) فقد وضعت الأهداف المتباينه وما يوافقها من افتراضات من وجهة النظر الاقتصادية الاسلامية في موجهة النظام الاقتصادي غير الاسلامي .

واتضح من هذا أمر واحد أنه بينما تبدو النظم الاقتصادية الحديثة وكأنها تقوم

اقتصاد واقعى خال من القيمه كما يدعى من يهدف زيادة نطاق النجاح المادى الى الحد الاقصى فى هذه الحياة الدنيا، نجد أن النظام الاقتصادى الاسلامى يقوم على تقييد القيمة وتوجهها مستهدفا غايات معينه كما أن له هدفا عمليا (براجماتى) لتحقيق النجاح المادى والاجتماعى والروحى فى الحياة الدنيا وفى الآخرة.

وبعد أن تم عرض القضايا والسياسات البديله والمشكلات التى يلزم لها الحل تناولنا الحاجة الى التنظيمات - التدابير - الاسلامية المختلفه. فقد تم عرض هذه التنظيمات الاسلامية وتحليلها تحليلا نقديا وأيضا بيان كيفية دمج هذه التنظيمات بالتكامل مع التنظيمات الأخرى القائمه بها يجعلها أكثر فاعليه. ومن بين هذه التنظيمات تنظيم الزكاة (بما فى ذلك سائر الإسهامات الأخرى التطوعية مثل الصدقات . . . وما إليها وكذلك كل الضرائب النسبية فى الاسلام) قد أظهرت كفاءتها فى التقليل من الفقر وعدم المساواة من ناحية وتأمين العدالة الاجتماعية من ناحية أخرى.

وقد تم تناول الأسس الفنيه التى يقوم عليها تنظيم الزكاة كتنظيم لم يسبق إليه أحد بشمول وامعان. كما تمت دراسة الدور الاجتماعى والاقتصادى للزكاة فى تشجيع:

- ١ - حوافز الانتاج.
- ٢ - حوافز الاستثمار.
- ٣ - حوافز الادخار.
- ٤ - حوافز الاستهلاك.
- ٥ - حوافز العمل.
- ٦ - تحقيق اعادة توزيع الدخل.
- ٧ - اضعاف الأثر السلبي لتقلبات دورة الاعمال.

وتمت الدراسة من وجهة نظر القرارات الاقتصادية الموسعة (الشمولية) وما يدعو الى الاهتمام ويلفت النظر أن يكون تنظيم الزكاة آثار مرغوبة على المتغيرات الموسعة (الشمولية) أكثر من أى تنظيم آخر مشتق من النظم الاقتصادية الحديثه سواء الرأسماليه أم الاشتراكيه. ونجد أن صندوق الزكاة (بيت المال) مقرونا بنظام

مناسب لانشاء الاعتمادات (الإئتمان ) يمثل سياسة أخرى من السياسات التي نواجه بها الفقر وعدم المساواة مما يؤدي الى تحقيق العدالة الاجتماعية لمصلحة الفقراء وذوى الظروف غير المواتية مما يمثل ذلك حلا لمشكلات الفقر والنمو والعدالة الاجتماعية .

وثالثا . . فقد تم تحليل سياسات التسعير المناسبة في مجال الانتاج وعوامل الانتاج في السوق . كما تم ربطها بالتنظيمات والتدابير بما فيها من مأمورات ومنهيات ودلائل كما كانت في صدر الاسلام . وفي الحقيقة أن سياسات التسعير - كما هي في المنظور الاسلامى - يمكن أن تسهم كثيرا في تأمين اسعار فعالة ومعقولة لاصحاب عوامل الانتاج التي في غيابها وتخلفها تنعدم قدرة المجموعات الضعيفة في الحصول على الضرورات (حاجاتها الاساسية) مقابل ما تبيعه تلك المجموعات مما يؤدي الى الفقر والمجاعات .

رابعا . . يعد قانون الموارث في الاسلام اساسا فنيا آخر له من الأصاله والروعة ما يجعله يؤمن اعادة توزيع الملكية خاصة بالنسبة للأرض في البلاد الفقيره التي يقوم اقتصادها على الأرض مثل بنجلاديش ، الا أنه ولسوء الحظ مع غياب سياسات أخرى وعدم قيام التشكيل - البناء - الاجتماعى المشجع فان هذا الأساس (الارث) يفقد الكثير من فعالياته في البلاد الفقيره المسلمه والحقيقه انه أصبح يمثل عامل افقار (يؤدي الى الفقر) والتجريد من ملكية الارض في هذه البلاد . وفي القسم (و) ذكرنا بعض القيود التي تتمثل في شكل إدارات حكومية غير مشجعه على الاطلاق في عملية التحول الى الشريعة الاسلامية .

ويختتم البحث بنظرة عن المتضمنات التوزيعيه الناجمه عن الزكاة وأثر ذلك على النفقات العامه وأدوات العائدات القائمه - الموجوده - وقد تبين أن الدولة التي تلتزم بنظام الضرائب الاسلامى وحده يمكنها أن تتخلص من الفقر وعدم المساواة بشكل أكبر وأفضل مما يمكن في ظل أى فكر آخر .

## ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة في الدولة الاسلامية

د . محمد نجاته الله صديقى

يعتبر الوفاء بالاحتياجات الاساسية للبشر جميعا جزءا رئيسيا من الرؤية الاسلامية ومطلبا أساسيا للحياة الاسلامية . والمبدأ منصوص عليه في القرآن والسنة ويستند الى سيرة الخلفاء الراشدين والاجماع الفقهي .

ومن الاحتياجات التي يلزم الوفاء بها المأكل والملبس والمأوى والرعاية الطبية والتعليم ، وهناك احتياجات اخرى يمكن اضافتها لهذه القائمة حسب الظروف فمستوى المعيشة المتوسط والموارد الاقتصادية في مجتمع ما ، هي التي تحدد مستوى تلبية الاحتياجات وتقع المسؤولية في تلبية هذه المطالب على الفرد نفسه وأقربائه وجيرانه وعلى المجتمع ككل . ولأنها فرض كفاية فان المسؤولية النهائية لتلبية الاحتياجات تعود الى الدولة كما يجب أن يضمن دستور الدولة الاسلامية تلبية احتياجات الفرد .

وفي الوضع الحالى تتطلب تلبية الحاجات وضع برنامج شامل . وقد يستلزم ذلك تحويل الدخل مباشرة الى الفقراء وتوفير السلع الاستهلاكية والخدمات للمجتمع وكذلك التدخل في سوق السلع والعوامل . وعلى المدى الطويل يكون من الضروري تخطيط القوى البشرية وتنميتها ويكون ذلك مصحوبا بتوزيع اكثر عدلا للدخل والثروة وعلى القطاع الخاص أيضا أن يلعب دورا مهما في هذا الخصوص ويمكن تمويل برنامج تلبية الاحتياجات من الزكاة ومصادر الدخل الحكومى والضرائب الاخرى التي تفرض لهذا الغرض وتحتاج الدول التي تكون اقل تقدما الى الدول الغنية لتمنحها قروضا بلا فوائد لتتمكن من تنفيذ هذه البرامج فالتعاون على مستوى الدول الاسلامية والعالم مطلوب لمساعدة الدول الفقيرة لضمان تلبية الاحتياجات . والخطوة الاولى والحاسمة هي الشعور العام بالاهمية الروحية والخلقية لمبدأ ضمان تلبية الاحتياجات .



## الاطار النمطى لتكوين رأس المال فى الاقتصاد الاسلامى

بقلم : عقيل أ. أنصارى

يدور موضوع هذا البحث حول الوصول الى تصميم اطار نمطى قابل للتطبيق لتكوين رأس المال فى الاقتصاد الاسلامى . والذى نسعى اليه هو تصميم متكامل لا يقف عند حدود التعرف على المبادئ الاقتصادية ولكنه يوطد علاقات تلك المبادئ الاجتماعية والسياسية والدينية ذات الصلة حيث أن التصميم المستقل للنموذج الاقتصادى الاسلامى لا يكون خياليا أو غير قابل للتطبيق .

وقد تم فى هذا البحث مناقشة مجموعة المبادئ والروابط والتدابير المكمله ، فطرقتنا الى الأسرة فالمجتمع ثم المسجد وأخيرا الدولة ، حيث أن تلك المبادئ والتنظيمات تعمل على تدعيم عملية تكوين رأس المال وتنشيطها .

ويوفر الاعتراف بالاسره باعتبارها الوحدة الاقتصادية الاساسية خطة التصنيف اللازمة - مما يجعلنا بمنأى عن التورط فى خطة العمالء الرأسمالية العلمانية التى تعمل على تصعيد المشاعر الطبقيه بالدق على أوتار اجتماعية وسياسية عنيفة . . اما الخطه التى نحن بعددها فإنها تصنف الاسر تصنيفا فريدا فى الأطر التاليه : غير تعاقدية ، تعاقدية ، عاجزه .

ويزيد المفهوم المقترح من قدراتنا التحليلية فى ابراز النظرية الاسلامية عند تكوين رأس المال وحل مشكله التنمية السريعه العلمانية والتوزيع العادل بالطريقة التحليلية وتعمل النظرية على توضيح الأدوار التنموية والتوزيعية لمبدأ الزكاة «وتوفير التكامل التحليلى للدور المزدوج لهذا المبدأ . ان المدفوعات التحويلية كما هو موضح تحت بند الزكاة لاتعد استبعادا للموارد من الاستثمار الانتاجى . وتعمل النظرية كذلك على توثيق الصلة والارتباط بين الاستثمار والتوظيف بما يرفع الانتاج للمستوى الذى يتفق والتوظيف الكامل . ولايعمل الرباط بين الاستثمار والانتاج فى النظام العلمانى على ترقية هدف العدالة التوزيعه ، وحالماً تستعيد الأسر دورها

الانتاجى فان نشاط الاستثمار يشجع التوظيف الذاتى (والعمل لحساب الفرد نفسه) كوسيلة مفضلة لكسب المعيشة . ومن المتوقع أن يحقق اتساع قاعدة ملكية الموارد ومن ثم يحقق عدالة اقتصادية أكبر.

أما الصياغة النظرية - وهى مما يرمى البحث الى الاسهام به - فانها تضع الأساس للتصميم التنظيمى . وكما يتضح من وظيفة الاستثمار المقترحة فان التصميم يسعى لحشد الفائض عن الاستثمار الانتاجى ويجاد فرص استثمارية مربحة وتحقيق زيادة ثابتة فى الناتج ، وتقوم اتحادات الادخار المتبادل والاستثمار فى المجتمعات بالحشد الأولى للفائض على أساس المضاربة . كما أنها توجه رؤوس الأموال القابلة للاستثمار الى الاسر غير الداخلة فى تعاقدات (غير التعاقدية) والموجوده فعلا والقادرة من خلال ترتيبات المضاربة أو اقامة الشركات . وقد صممت هيئة النقد المركزية لتسير وفق سياسة نقدية عادلة تعمل على تثبيت قيمة النقود وترصد - على أساس منصف - اعتمادات الادخار والاستثمار المتبادل للمناطق ولنشاطات الاستثمار التى تعتمد على خطط الواحدات الاجتماعية والخطط الاقليمية والخطط على مستوى الدوله - وتم فى البحث أيضا تصميم التجاره الخارجيه والتعاون الدولى والاقليمى لتكملة الفائض المحلى واحداث التكنولوجيا المناسبة .

وبينما تقدم منظمات ومبادئ الزكاة والصدقات مدفوعات تحويلية دورية لتغطية الاحتياجات الاساسية للأسر التى لديها عجز الا أنها تدعم عملية تكوين رأس المال من خلال دورة الاستهلاك الايرادات والأرباح . وتناول البحث قانون الارث حتى لا يكون المال والثروات دولة بين الاغنياء الامر الذى تعانى منه الاقتصاديات العلمانية من خلال نقل الثروات من جيل لآخر . . ولقد تم تصميم شكل التنظيم ودور التكنولوجيا لاستعادة الدور الإنتاجى للأسر وهى كلها تدعم (تزكى) الأعمال الخاصه للأسر التعاقدية والعاجزه كطريقة توظيف مفضلة - وتوفر اتحادات الادخار المتبادل والاستثمار فرصا للتوظيف الذاتى للأسر التعاقدية والعاجزه الذين يرغبون الالتحاق الى الأسر غير التعاقدية فى تأسيس المشروعات التى تهدف الى تحقيق

الربح . ويتم الاعتراف بدور تعليم الكبار والتدريب المهني لتحسين امكانية  
توظيف المحرومين من الكبار وأعضاء الأسر العاجزين . كما تم تصميم جهاز  
الضرائب لتمكين الدولة ومؤسساتها من تحصيل نسبة من الفائض تكون عموما من  
أجل الأغراض الانتاجيه وعلى الرغم من توفر اداة تمويل العجز لدى الدولة الا أنه  
من الانسب التحفظ فى استخدام تلك الأداة حيث أنه قد يخل بكفاءة الاقتصاد  
الاسلامى . وفوق كل ذلك تم تقنين دور التخطيط الذى لامفر منه لتوجيه الموارد  
فى نشاطات الاستثمار المخطط لها .

وهذا لا يقلل بأى حال من دور الأسر غير التعاقدية الذى تلتزم الدولة بتنميته  
وتنظيمه بصورة تتفق مع مبادئ الشريعة . والتصميم المقترح تصميم عملى وقابل  
للتطبيق ومهما يكن من أمر فان الأجهزة المقترحة يجب تغذيتها حتى تنتعش وتتطور  
بمرور الوقت .



## منهاج لصياغة خطط التنمية الحضرية على الصعيد الاسلامى - مع تطبيقه على المدينة المنورة

بقلم د. أنيس الرحمن  
مستشار الامم المتحدة  
للتنمية الاقليمية

هذا البحث ذو طبيعة تنظيمية أساسا ويتناول التنظيم المكانى للتنمية الاقتصادية الاجتماعية فى المناطق الحضرية على الصعيد الاسلامى . وعلى الرغم من أن جميع النشاطات المتعلقة بالتنمية المكانية تتناقص فى التحليل النهائى لتقتصر على المعطيات المالية والتمويلية تظل ضرورة وضع الاولويات بطريقة سليمة فى تنمية النشاطات الاجتماعية الاقتصادية فيها يتعلق بنظام القيمة المشترك للشعب أمرا ذا بال .

وقد تم اختيار المدينة المنورة مثلا توضيحيا لعدة أسباب هى :

أ- أن للمدينة المنورة تراثا اسلاميا غنيا جدا .

ب- انها تمتاز بأنها كانت أول مقر للحكومة الاسلامية التى أسسها وأقامها النبى محمد ﷺ بنفسه .

ج- حقيقة أن المؤلف - الذى يتابع حاليا التحضير لمشروع خطط العمل الرئيسية فى المدينة المنورة والاعداد لها بصفته مستشارا بهيئة الامم المتحدة - قد أتاحت له الفرصة لتطوير هذا المنهج واختباره فى اثناء صياغة الخطة الادارية الرئيسية فى المدينة المنورة .

ويتكون هذا البحث من ستة فصول، يتناول الأول والثانى منها على التوالى الخصائص المتميزة للاسلام فى مجال التخطيط الحضرى . والاساس المنطقى لمدخل موضوعى إلى التخطيط الحضرى فى اطار المفاهيم الإسلامية . ان المفاهيم والنماذج الشائعة حاليا فى دائر التخطيط قد نشأت فى غالبيتها فى المجتمعات

الغربية الصناعية وبعده الصناعية. وهذه النماذج تركز أساسا على أنظمة للتقييم متميزة تماما ولها أهداف اجتماعية اقتصادية مختلفة لا يقر الإسلام معظمها. والمجتمعات الغربية مجتمعات تعددية (تضم الكثير من الأجناس) وذات اتجاه اباحي وقد اتخذت منها اقرب الى العلاج منه الى الوقاية. وعلى المجتمعات التعددية أن تتعامل مع أنظمة تقييم كثيرة ومتعارضة وذلك مساو للتعامل مع مجموعة من منحنيات «التوزيع العادي» كل منها له اتجاه رئيسي متميز ومختلف تماما. ان قبول المطالب الاجتماعية المتضاربة وتقديم الحلول لها مثل حق والامهات لاجهاض الاطفال، وحق الاطفال في الخروج الى هذه الحياة والاعتراف بمؤسسات الخلاعة والمجون الامهات غير المتزوجات، ينطوي على مضاعفات اقتصادية اجتماعية بعيدة المدى ذات آثار عكسية ملموسة. وقد أصبحت هذه التعددية في الحقيقة متاهة تواجه الدول الغربية. فهي لم تجعل مريمه القائمين على التخطيط الحضري صعبة جدا فحسب، بل أنها كانت السبب في شعور الاحباط الذي تعاني منه الجماعات التي اهملت مصالحها بما دفعهم بالتالي الى توظيف المخططين المؤيدين لها للدفاع عن قضاياهم.

وقد أحدثت التكنولوجيا باعتبارها عاملا رئيسيا آخر تغييرا شديدا في النشاط البشري وأنظمة الاتصال، نشأت عنه ظواهر اقتصادية واجتماعية طبيعية. وقد ادى قبول التفوق التكنولوجي على الثقافة (بدلا من اخضاعها للثقافة) في المجتمعات الصناعية وبعده الصناعية الى «ميكنة الثقافه الانسانية» مما أدى بالتالي الى التخلف ثقافيا وهذا التخلف الثقافي ينبغي الا يؤخذ على أنه خصيصة ملازمة من خصائص الدول المتقدمة تكنولوجيا، فهو في الواقع نتاج الخلط والاستخدام الأخرق للتكنولوجيا في المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية وما صاحب ذلك من خلو الساحة من الاعتقاد الديني وأدى هذا المفهوم الى صراع بين القيم الانسانية والاسلوب الألى للحياة بما ينتج عنه التشوش الحضري الكامل وفقدان الملامح والتهتمات.

ونظرا لأن الإسلام يقدم مذهبا وحيدا (وليس مذاهب متعددة) في التقييم فانه

التجاوز السكنى المتكامل اجتماعيا وهو لا ينحو منحى إيجاد الضواحي المنعزلة للسكان البيض الاثرياء والاحياء الفقيرة المزدهمة للسود الفقراء. وهو تقييد اختلاط الجنسين وليس التسيب الممجوج كما يسعى الى المحافظة على الموارد وليس الاسراف فى الاستهلاك مما يضيع الموارد، ويصرف جل همهم الى أساليب الوقاية أكثر من العلاج ويعتبر الانسان خليفة الله فى الارض ويرى كل شىء - بما فى ذلك التكنولوجيا - تابعا يخدم اغراض البشرية. ولاتناسب النماذج التى تم إبتكارها على الصعيد الغربى النظام الاسلامى. فهناك اثنان من أكبر التحديات التى تواجه المجتمعات الاسلامية فى الوقت الحاضر هما:

أ - كيف نخرج الى حيز الوجود النماذج التى تجل الاداء الاسلامى فى مجال الاقتصاد والاجتماع والسياسة على أفضل وجه وكما هو وارد فى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

ب- كيف نضع هذه النماذج فى حيز التنفيذ بانتشال المجتمعات الاسلامية من الوهدة التى اردتها فيها نماذج تولدت فى اطار اهداف اجتماعية واقتصادية مختلفة تمام الاختلاف.

أما الجزء الثالث فيضع اطارا تصوريا ومنهجا لصياغة بدائل خطة التنمية الحضرية، ووضع التأكيد المطلوب على مناطق العمل على الصعيد الاسلامى والافتراض الاساسى للاطار التصورى قائم على اساس ان الموضوع يقع بطبيعته تحت طائلة انظمة متعددة بما يجعل التحليلات متعددة الابعاد وتكوين الجمعيات (المتغيرات المتعددة والمتفاعلة) برغم انفصالها عن بعضها) أمرا أساسيا. ويكمن الخطر فى دراسة مجموعات متعددة من البدائل فى اغفال المرء بدائل يمكن أن تكون مناسبة بل قد تكون أفضل وأجدى.

ويشمل وضع البدائل للتنمية الحضرية مجموعتين اساسيتين من المتغيرات وهما: «المتغيرات المستقلة» و«المتغيرات غير المستقلة» بينهما علاقة «السبب» و«النتيجة» فاذا ما تم الاتفاق على اهداف الخطة وتطلعاتها والركيزة الفكرية لها فإنه تأخذ شكل مجموعة من المتغيرات المستقلة المعيارية وهذه المجموعة ترشد وتنظم

الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتطلب اسلوبا ماديا فعليا مناسباً لأدائها. و«الوظائف الاجتماعية والسياسية» و«الشكل المادي» اللذان تربطهما علاقة «غير مباشرة» يعرفان بأنهما متغيرات غير مستقلة. ان وضع خطة التنمية الحضرية قد تم على نحو متقدم من خلال سلسلة من التحليل الشكلي وبالمصفوفات بمواجهة صريحة لسبعة متغيرات مستقلة وغير مستقلة مثل :

- ١ - الاهداف والغايات
- ٢ - سياسات التنمية الحضرية
- ٣ - انماط التنمية الحضرية .
- ٤ - تسلسل البدايات
- ٥ - انماط التوطين
- ٦ - الاجراءات الاجتماعية الاقتصادية
- ٧ - المناطق الوظيفية

والتحليل الاول يقدم مفهوما للتنمية الحضرية والثاني يقدم خطة عامة للتنمية الحضرية والثالث يقودنا الى تخطيط تسلسل البدايات للمجتمعات السكنية والنماذج غير السكنية والمناطق الوظيفية (حسب استخداماتها) بينما تؤدي الخامسة الى وضع تأكيد أهمية اجتماعية اقتصادية على المناطق الوظيفية بالاطار الاسلامي . ويمثل ناتج تحليل ما معطيات التحليل التالي .

أما الجزء الرابع فيقدم بيانا عاما مختصرا عن التخطيط الحضري والاقليمي في المملكة العربية السعودية .

ويستخدم الجزء الخامس هذا المنهج في تناول كل من صياغة الخطة الادارية الرئيسية في المدينة المنورة وقيمتها كما يبرز الملامح المميزة للخطة من منطلق الفكر الاسلامي . وأخيرا يناقش البحث ايجاد قابلية المنهاج - عامة - للتطبيق . والمنهج وقد أعد بصورة منهجية يمكن أن يعمم كما يلي :

- أ - فكريا لنظم اجتماعية اخرى مهمة بشكل خاص باستعادة المكونات الاساسية لنظام القيم الخاص بهم . وأيضا
- ب - مكانيا من أجل وضع خطط تنمية اقليمية .

# اعداد الميزانية العامة وتراكم رأس المال والنمو الاقتصادى فى اطار اسلامى

بقلم الدكتور/ فضل الرحمن فريدى

رئيس قسم

كلية الهندسة - جامعة الملك عبد العزيز

جده - المملكة العربية السعودية

يحاول هذا البحث أن يلخص (يحدد) معالم الاستراتيجية الاسلامية للتنمية الاقتصادية التى يجب اتباعها فى البلاد الاسلامية فى محيط ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة. وتتخلص مكانه فى اكتشاف طرق ووسائل تمويل مثل هذه الاستراتيجية بالاضافة الى طرق التحويل المتاحة دائما لدولة حديثة.

وتركز الدراسة أساسا نحو تكامل اعادة التوزيع مع التنمية الاقتصادية فى ضوء التعاليم الاسلامية والتوجيهات الخاصة بالقيم. . . ويحاول أن يثبت أن ما يشكل الأولويات بالنسبة للميزانية فى دول اسلامية هو التحسن فى أحوال جماهير المسلمين الاقتصادية من خلال مخطط استثمارى جيد الاعداد - للقدرات البشرية ومستويات الاستهلاك. وتحسين مقدرة الفقراء وأصحاب الحرف الصغيره والفلاحين ورجال الاعمال على الكسب، كل ذلك بالاضافة الى الوسائل الفعالة لاعادة توزيع الثروات الموجودة والأصول التى يتم استحداثها. ليكون اتباع مثل هذ الاستراتيجية مما يؤدي الى تكامل التنمية الاقتصادية مع اعادة التوزيع والعدالة.

وينقسم البحث الى ثلاثة أقسام يختص القسم الأول منه بتحليل مختصر لمفاهيم رأس المال والنمو الاقتصادى كما هى وارده فى الكتابات الاقتصادية الحديثه، ويحاول البحث أن يبين أن هذه التصورات والمفاهيم لاتكفى مرشدا لصياغة السياسة الاقتصادية وتشكيلها وتبنى الوسائل الفعالة للتحسن الاقتصادى فى البلاد الاسلامية. وقد تم التركيز بصفة خاصة على اقتصاديات الدول الاسلامية



الغنية غير البترولية .

ويعالج القسم الثانى ابراز الأولويات الاجتماعية الاقتصادية فى المجتمعات المسلمة حاليا من أجل تحقيق التقدم الاجتماعى الإقتصادى . وقد تمت محاولة لرسم الخطوط العريضة لاستراتيجية اسلامية للتدخل عن طريق الخطة (رسم السياسات) فى الوضع الإقتصادى الحالى فى الدول الاسلامية كما جرت فى هذا القسم محاولة للتمييز بوضوح بين استراتيجية التنمية الاسلامية وغير الاسلامية وأوردنا اقتراحا بأنه بدلا من استثمار رأس المال فى النمو الإقتصادى بالسلع الحقيقية (الأموال المادية)، فإن استراتيجية التنمية الإقتصادية فى الاستهلاك والتوزيع تناسب روح الدولة الاسلامية ومشاكلها . كما تم ايضا العوامل الرئيسية لمواجهة الفقر وليس ذلك على سبيل الحصر والتقصى وانما فى شكل تطبيق ايضا حى . ويناقدش البحث أن أموال الزكاة قد تستخدم للارتقاء بمقدرة الفقراء على الكسب من خلال تزويدهم بالمساعدات العينية كالآلات والمعدات والمرافق الأساسية .

أما القسم الأخير فيناقش أثر الاستراتيجية المذكوره أعلاه على نمط الانفاق الحكومى على التنمية . وفى هذا الفصل تم عمل تحليل للطرق التى يمكن بها مساوقة الانفاق العام مع القضاء على الفقر والنمو الناتج عن اعادة التوزيع . ومن الانفاق الحكومى إلى الموارد الحكومية كان العائد هو الخطوة الطبيعية . وأهم جزء من هذا القسم هو ذلك الذى يحاول اكتشاف الاستخدامات غير التقليدية لعائدات الضرائب، كما يقترح بعض الافكار الابتكارية بخصوص الطرق الاسلامية الشاملة لتعبئة الموارد، وقد تقديم اقتراح بثلاثة مصادر اضافية للدخل وهى :

■ ضريبة مفروضة مرة واحدة لصالح الفقراء

■ أموال القرض الحسن .

■ الاسهام الضريبى من أرباح البنوك التجارية على الودائع الجارية .

وما من موضع فى هذا البحث وقع فيه الافتراق عن الفكر التقليدى إلا وأرجع الامر إلى القرآن الكريم والسنة النبوية وأقوال الفقهاء .

## مفهوم العمل ورأس المال في الاقتصاد الاسلامي

بقلم د. طباك أوغلو

يتسع مفهوم العمل في الاسلام أو يضيق حسب ماتعنيه الكلمة في موضعها، فالعمل الصالح الذي يمكن فهمه على أنه السلوك الملتزم بالاخلاق و«السعى» الذي يفهم على أنه بذل الجهد ينصرف معناه في غالب الاحيان إلى أنه عامل من عوامل الانتاج بالمعنى الواسع للعمل. أما معناه الضيق فينحصر في نوعية العمل الذي يمثل عاملا من عوامل الانتاج .

وينظر الاسلام الى العمل على أنه أفضل وسائل الانتاج والتملك والكسب وأكثرها بركة. بحيث يصبح الربح الذي يتحقق من عمل اليد أكثر أنواع الربح قبولاً. وللعمل خصيصة اجتماعية كما أن له خصيصة فردية. وكل من يعمل عملاً يعود بالنفع على المجتمع انما يؤدي فرضاً من الفروض التي يأثم المجتمع بأهمال أدائها وينشأ هذا الإثم لمجرد المضرة التي تعود على المجتمع من جراء هذا الترك.

والعامل في التصور الاسلامي يختلف عن العامل في التصورات المعاصرة. ففي الاسلام يطلق على العامل في الفقه لفظ «الأجير» ومن ثم فالعامل هو الشخص الذي يستأجر عمله مقابل الأجر. وتنبني على استخدام العامل أو تكليف الحرفي (الصانع) بالعمل علاقة بينه وبين صاحب عمل، وبذلك يصبح حتى رئيس الدولة وأعضاء الحكومة والقضاة والأطباء عاملين - وكذلك في حالة المشاركة في عقود المضاربة والمزراع والمساواة يدخل الشريك المسهم في الانتاج بعمله في دائرة العمال وعليه فان المفاوض او المتعهد يستوعبه هذا التصور أيضاً، ولعل هذه الظاهرة تمثل المبررات التي يستند اليها قيام المجتمع الاسلامي غير الطبقي .

ويمكن تصنيف فئات من العاملين في قسمين هما :

الأجير المشترك : وهو الذى يحصل على الأجر مقابل العمل او مقابل انتاج معين .  
الأجير الخاص : وهو الذى يعمل لشخص أو مؤسسة .

وكما هو واضح فان تصور الاسلام عن العامل يتسع فى الوقت الذى ينحصر  
التصور المعاصر فى الأجير الخاص . .

والواقع أن اتساع تعريف العمل يؤدى الى اتساع تعريف الأجر .  
وعلى ذلك فإن الارباح التى يحققها الحرفيون والمهندسون «والشغيلة» والأطباء  
والقضاة والموظفون العموميون يمكن أن يشملها مفهوم الاجر - ويجب تحديد  
الاجور مسبقا كشرط ضرورى، ولقد أمر الرسول - ﷺ - بتعجيل دفع أجر العامل  
« قبل أن يجف عرقه » كما أن سياسات تفاوت الأجور مقبولة بالنسبة للأعمال  
المختلفة فضلا عن الأجور الاجتماعية .

والعلاقة بين العامل وصاحب العمل فى الاسلام ليست علاقة مطلقة ، وانما  
هى نسبية ، وهذه الحقيقة الأساسية هى التى تمنع من ظهور طبقة «الشغيلة» التى  
تعيش على مجرد العمل . فليست هناك أية عوائق تواجه من يبدأ حياته العملية  
«بعمله» ثم يحصل على رأس المال من هذا الباب ثم يتدرج . .

وينظر الاسلام الى رأس المال على أنه «مال» والمال ما يمكن تملكه واستخدامه  
وتكون له قيمة كما يمكن التنازل عنه فى السوق مقابل ثمن . و«المال المتقوم» الذى  
يمثل أحد شقى المال يتضمن رأس المال - وبذلك مفهوم رأس المال فى الاسلام  
يمثل حقيقة واقعة ووسيلة من وسائل الانتاج ذات ملامح ثابتة . وهذا يختلف تماما  
عن الطبيعة غير المحددة لرأس المال والكائنه فى العالم العربى .

وتعمل السياسة الضريبية الاسلامية بما تضعه من قيود على الممتلكات على  
الحيلولة دون استبعاد رأس المال من العملية الانتاجية ، كما أنها توفر رأس المال  
وتؤكد انتشاره على صعيد المجتمع .

ويعتبر الاسلام رأس المال غير مشروع اذا لم يسهم مع العمل في الانتاج او اذا لم يتحمل المخاطرة التي قد تنطوى على الخساره . وبذلك يكون ايجاد حالة إنفصالية يستقل فيها رأس المال عن العمل معناه قبول موقف يكون فيه رأس المال والعمل متصادمين - والاسلام يتعتبر الربح - وليس الفائدة - مكافأة رأس المال - وحين يحرم الإسلام الفائدة انما يعلق الأهمية على الربح حافزا - وفي هذا حفز على العمل (الدخول في المشروعات) ونرى أيضا أن الفائدة (الربا) تفصل العمل عن العملية الانتاجيه ومن ثم تدمر الحماس للعمل (الدخول في المشروعات) .

ويمثل تحديد الملكية الخاصه في نظر الاسلام وفق مقتضيات المصلحة العامة ركيزة مهمة في الملكية . كما ان مبدأ عدم جعل الثروة دولة بين الأغنياء وقصرا عليهم يؤدي الى توزيع رأس المال في كل مناحى المجتمع .

وزيادة على ذلك فالاسلام يحرم الربا والاحتكار والارباح المتولدة عن التعامل في السلع الاستهلاكية الكمية وكل نوع من أنواع المقامرة (العاب الحظ) والغصب (التملك بالقوة) .

وحرم الاسلام بقاء رأس المال متعطلا - وعارض تركزه في أيدي محدودة ومن ثم فانه يهدف الى حشد رأس المال على نطاق واسع .



## نموذج استهلاكي في نظام اقتصادي اسلامي ونتائج الاقتصادية الكبيرة في مجال المدخرات والنمو وتوزيع الدخل

د. محمد فهم خان

يعتبر السلوك الاستهلاكي مبحثا أساسيا في النظرية الاقتصادية الحديثة كما أنه وثيق الصلة بالسياسات الاقتصادية .

ويقرر كثير من النظريات الاقتصادية الحديثة أهمية المدخرات وضرورتها للنمو الاقتصادي في بلد ما . ولما كانت الزكاة تمثل نوعا من الضرائب على المدخرات فمن المتوقع أنها تقلل مستوى المدخرات في الاقتصاد . كما أن تحويل جزء من مدخرات الأغنياء ليرد على الفقراء الذين يستهلكون معظم ما يصل اليهم سوف يؤثر عكسيا على مستوى المدخرات كذلك . ويعنى ذلك أن معدل النمو في ظل الاقتصاد الاسلامي سيقبل عنه في الاقتصاد العلماني .

فهل تعتبر المدخرات حقا شيئا أساسيا للنمو الاقتصادي؟ ولندع هذا السؤال جانبا . وفي اطار النظرة الشائعة بأن المدخرات ضرورية للنمو الاقتصادي نكتفى باثارة هذا التساؤل :

هل صحيح أن المدخرات في نظام اقتصادي إسلامي ستكون أقل منها في اقتصاد علماني؟ ..

إجابتي على هذا التساؤل هي : لا . وتأيدا لهذه الاجابه أعطينا دليلين الاول يبين الحدود التي يحدد المسلم استهلاكه في نطاقها، وقد حاولنا ايضاح أن هذه الحدود التي يحدد المسلم أن مستوى الاستهلاك في نطاقها ستكون اقل مما لو كان نفس المسلم يستهلك في الحدود التي لايعينها الاسلام .

والدليل الثانى مبنى على تصور لاقتصاد اسلامى يقوم مستقبلا باستخدام نموذج اقتصادى كبير مبسط . وبمساعدة النموذج يتضح أنه بالرغم من وجود فرصة زيادة مستوى الاستهلاك الكلى كآثر مباشر من آثار وضع الاقتصاد فى اطار اسلامى ، الا أن معدل نمو هذا الاقتصاد الاسلامى سيكون كبيرا لدرجة أنه سيزيد من معدل الادخار ويزيد بذلك من مستوى المدخرات فى فترة زمنية معينة تعوق أى نظام آخر.



## اقتصاديات الفقر في الاسلام مع معالجته خاصه للدول الاسلامية

د . محمد عبدالمنان

تتلخص الأهداف الرئيسية الثلاثة لهذا البحث في :

- ١ - دراسة وجهة النظر الاسلامية عن فقر الانسان مع معالجة خاصه للمجتمعات الاسلامية .
- ٢ - دراسة الأسباب الرئيسية للفقر في المنظور الاسلامي .
- ٣ - دراسة المداخل المتعددة للحد من الفقر في ضوء القيم الاسلامية .

ولا يقتصر النظر الى الفقر في الاسلام على النواحي المادية فحسب - بل يتعداها الى النواحي الثقافية والروحية وهذه حقيقة، على عكس الفكرة السائدة وهذا التعريف المزدوج للفقر له جذوره في الشريعة . ونظرا لانه ينبغي أن يكون من الممكن تمييز عدد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية التي تؤثر فيها قيمه من أجل تقييم مدى الفقر الناتج عن التطبيقات غير الاسلاميه ، فان المجال الحالي للبحث سوف يقتصر بصورة أساسية على تناول الفقر المادي وردود الفعل الاسلاميه تجاهه .

وبينا يصعب تحديد مستوى الفقر المادي ومداه . . الا ان المحاولات يجب أن تستمر لادخال التعريفات التاليه : «الحد الأدنى للمعيشه» و «الحد الأدنى للكفاية» و «الحد الأدنى للدعم» من التعريفات الخاصه بالفقر . وتوجب الشريعة على الدولة الاسلامية ضمان توفير مستوى أدنى للمعيشة للجميع ولكن هذا الواجب مشروط ونسبي . فيجب على الفرد أولا أن يحاول أن يكسب عيشه عن طريق العمل وبذل الجهد . ثم إن هذا الضمان أمر نسبي يخضع لما يسود المجتمع

الذى يعيش فيه هذا الفرد من ظروف اجتماعيه واقتصادييه . الا أنه عندما يعيش الناس عند حد الكفاف، ويتعرضون للمجاعة فان الشريعة تقتضى مواجهة الفقر المطلق والقضاء عليه وليس على الفقر النسبى حيث تحظى هذه المواجهة على الاولوية . وعلى الرغم من أن مفهوم فقر الانسان يشمل تقييما معقولا للقيمة، خاصة فى تكوين قائمة بالحرمان النسبى او التساوى فى الاستهلاك والدخل فانه يلزم أيضا أن يكون فى الامكان التعرف على الاسباب واقتراح العلاج بما يتفق وروح الشريعة . وفى الدول الاسلامية ينشأ الفقر فى معظم الحالات - نتيجة للاستغلال الاستعماري وما خلفه من تبعات وكذلك تطبيق سياسات تنمية خاطئة نتج عنها الازدواجية الاقتصادية والماليه واغفال الثروة البشرية، كما يؤدي الى انخفاض إنتاجية العماله وغير ذلك من النتائج .

وتشمل الحلول الاسلامية لمشاكل الفقر - فيما تقدمه من حل - ثلاثة خطوط رئيسية للحركة هي :

١ - حفز الاصلاحات الرسمية وغير الرسمية والقيام بها عن طريق اجراءات قانونية وغير قانونية مثل :

- أ - اعادة تشكيل سياسات التنمية بما يتفق واحتياجات سكان الريف .
- ب - توفير «خدمات التوسع» والتسهيلات الائتمانية الضرورية للفلاحين .
- ج - تنفيذ الاصلاح الضرورى فى ملكية الارض ( والذى يكون تأثيره كبيرا فى مجال تمكين الفلاح من جنى ثمار جهوده)
- د - فرض ضرائب تصاعديّة لتحويل الاموال للانفاق على الخدمات العامة مثل التعليم والتدريب، والرعاية الصحية . . . . . الخ .

٢ - حد أدنى مضمون للمعيشة للجميع يحدده مسنوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومراحلها لتوفير الحد الأدنى للاحتياجات الضرورية للانسان وليس الحد الأدنى للأجور على المستوى القومى . وبالرغم من أنه يمكن تحديد حد أدنى للأجور فى الاقتصاد الاسلامى الا أن ذلك سيكون بمثابة حل جزئى فقط لمشكلة الفقر، لأن منافع الحد الأدنى للأجور تشمل فقط اولئك الذين يبقون فى الخدمة .



- ٣ - اعادة بناء الوسائل التقليدية وتنشيطها لاعادة التوزيع مثل :
- أ - جمع الزكاة وتوزيعها من أجل تحقيق الاهداف التي تم التخطيط لها .
- ب - اعادة تحديد مجال المخصصات الاجبارية داخل الاسرة وحدود ذلك ،  
ووجوب توفير بعض السلع والخدمات الاجتماعية على نحو اجتماعي معين .
- ج - وضع قوانين الارث الاسلامية بالكامل موضع التنفيذ وهكذا . .
- وكل من هذه الخطوط الثلاثة المذكورة لها جذورها في الشريعة بطريقة أو  
بأخرى .

